

## سوسيولوجيا التنظيمات والجمعيات: مقارنة نظرية تحليلية

**Sociologies des organisations et des associations : Approche de la théorie analytique**

محمد بوست، جامعة محمد الخامس-المغرب

**ملخص:** تحاول هذه الورقة العلمية البحث في الأسس النظرية لسوسيولوجيا التنظيمات والجمعيات، باعتبارهما أحد أهم فروع علم الاجتماع العام، وتعتمد الدراسة مقارنة نظرية تحليلية غايتها تحليل وضبط مفهوم التنظيمات وتحديد مدلول الجمعية كما هما مطروحان في أدبيات سوسيولوجية التنظيمات، مع مقارنة مختلف التحديات الموجودة في هذا الباب، كما تهدف هذه المقاربة إلى دراسة ومناقشة أبرز الإسهامات النظرية في هذا الحقل السوسيولوجي، بغية تقديم إطار نظري رصين يساعد على دراسة وفهم كل الإشكالات المرتبطة بالتنظيمات والجمعيات في المجتمع.

**الكلمات المفتاحية:** التنظيمات، الجمعيات، المجتمع، النظرية السوسيولوجية.

**Abstract :** This paper attempts to examine the theoretical foundations of the sociology of organizations and associations, as one of the most important branches of sociology. The study adopts an analytical theoretical approach aimed at analyzing and controlling the concept of organizations and defining the meaning of the association as presented in the sociological literature of the organizations, while comparing the various challenges in this section. The aim of this approach is to study and discuss the most prominent theoretical contributions in this field of sociology in order to provide a solid theoretical framework that helps to study and understand all the problems organizations with associations and associations in society.

**Keywords:** Organizations, associations. the society. Sociological theory.

**مقدمة:**

شكلت سوسيولوجيا التنظيمات إحدى أهم فروع علم الاجتماع التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، لما إنطوت عليه من مواضيع بحثية هامة جديرة بالدراسة، وتعد أعمال كل من ماكس فيبر، تايلور، بارسونز، ميشيل كروزي، من أبرز الإسهامات النظرية التي أسهمت في التأسيس والتأصيل لهذا الحقل العلمي، وفي هذا السياق، تأتي هذه المساهمة البحثية، لتطمح انطلاقاً من مقارنة نظرية تحليلية دراسة مفهوم التنظيم عبر تقديم مقارنة للسياق التاريخي له، والوقوف على العوامل المتداخلة في نشأة هذا المفهوم مع ضبط وفهم الأهداف التي يصبو إليها، والأطر النظرية التي حاولت الإحاطة به، من أجل فهم تنظيم الجمعية وآليات اشتغالها التي هي محور بارز في هذا العمل، إلى جانب ما يضطلع به هذا التنظيم في المجتمع من أدوار متنوعة وبالغة الأهمية، تغطي كافة المستويات الاجتماعية، الثقافية، التنموية، الحقوقية.

**أولاً: في تحديد مفهوم التنظيم**

ترتكز سوسيولوجيا التنظيمات بالأساس على مجموعة من النظريات والأعمال التأسيسية لرواد علم الاجتماع، ومنها النظرية التي قدمها رائد السوسيولوجية الفهمية ماكس فيبر، من خلال دراسته التنظيمات البيروقراطية (Michel Crozier, 1963, p17)، لتليها إسهامات أخرى من قبيل شيبستر برنارد، سيلزنيك، تالكوت بارسونز، مارش سيمون، هيرشمان، ولندبلن، وليفين، ميشيل كروزي. تلتها إسهامات المدرسة التaylorية التي ركزت على دراسة التنظيمات التي تهتم أساساً بدراسة المنظمة الرسمية، والمشاكل المرتبطة بها على مستوى التنظيم والتسيير.

وبالرغم من تشعب مواضيع البحث وتعددتها في إطار الاهتمام الكبير للعلماء بموضوع التنظيم والتنظيمات، إلا أن ماكس فيبر كما أشرنا يعد أول من قدم تفسير منهجي لنشأة المنظمات وصياغته للنموذج المثالي للبيروقراطية، إذ يذهب أبعد من ذلك في فهم قضية التنظيم بالأنماط المثالية لكونها نماذج فهمية وتحليلية يمكن استخدامها في العالم الواقعي (أنتوني غدنز، 2001، ص71)، مما يجعل من وجود النمط المثالي يتحقق بصفته فكرة نظرية مجردة ووسيلة لفهم التنظيمات الموجودة في الواقع.

وبذلك فالنموذج البيروقراطي يعتبر بمثابة أداة تحليلية تساعد المشتغلين بمجال التنظيم على دراسة وفهم الخصائص البيروقراطية (Philippe Scieur, 2005, p36) وقد تعرض فيبر للعناصر التي تميز بها النموذج المثالي ويمكن تلخيصها في ارتباط التنظيم بالقواعد الوظيفية وبمستوى من الكفاءة الإدارية إلى جانب مبدأ تقسيم العمل حيث يخضع كل عضو من أعضاء التنظيم إدارياً ووظيفياً للفرد الذي يعلوه ويفوقه في المرتبة الوظيفية. وهو الشكل الذي يأخذ طابعاً هرمياً.

وعلى نفس المنوال، حدد ماكس فيبر أن المنظمات تتميز بطبيعتها بنظام تراتبي في الوقت نفسه مع تركيز السلطة في مستوياتها العليا (أنتوني غدنز، 2001، ص408)، على العموم فالتأطير النظري لنظرية التنظيمات عند فيبر تبرز في علاقات السلطة التي تمنح بعض الأفراد الحق في إصدار الأوامر للأخرين داخل التنظيم يزودوا بنوع من السلطة والنفوذ، إذ عمل على

تقديم تميزا لثلاثة أنواع من نماذج السلطة يستند في كل واحد منها على نوع معين من العقلانية وهذه النماذج هي كما يلي:

- السلطة الكارزمية أو الملهمة: تستمد شرعيتها ومنطقها من خصائص وقدرات استثنائية لشخصية القائد، وهي الخصائص التي تعطي للقائد حق القيادة والسيطرة وقوة التأثير على الاتباع.

- السلطة التقليدية: وتستند في شرعيتها إلى القيم والعادات والتقاليد، ونفوذ وقوة القائد هنا وقوة تأثيره يستمدها من خلال الحق المكتسب الموروث وقبول وولاء الأتباع له.

- السلطة القانونية/الهيمنة العقلية: في هذه الأخيرة يستمد القائد نفوذه بحكم القانون والنظام، وهذا النوع من المفضل في التنظيمات وفي المجتمعات الأكثر عقلانية حيث يمارس القائد سلطته من خلال نظام وقواعد ترتبط بالمركز الوظيفي الذي يشغله الفرد في وقت معين، وقد يتولى القائد هذه الوظيفة عن طريق التعيين بموجب القوانين والأنظمة والانتخاب.

إن النتيجة التي تبرز مع طرح ماكس فيبر أنه يقدم أنماطا مثالية عبر مجموعة من البناءات النظرية ذات بعد استكشافي الهادفة إلى إجراء مقارنات للواقع بهدف تحليل الفوارق، ومساعدة الباحث على إيجاد العناصر السببية المساهمة في خلق الظاهرة وتفسيرها. إن غنى تراث ماكس فيبر في تفسير ودراسة مجموعة من القضايا الجوهرية كالدولة، السياسة، الدين، الاقتصاد، المجتمع، التنظيمات، لم يمنع من توجيه مجموعة من الانتقادات خاصة المرتبطة منها بالتنظيم إذ أن النموذج الفيبري بالغ في التأكيد على الجوانب الرسمية والمظاهر النظامية للتنظيم، مع إغفال العلاقات الاجتماعية غير الرسمية التي تلعب دورا هاما في التنظيم وتحديد طابعه وأدائه لوظائفه. ليبقى أهم انتقاد الذي قدمه ميشيل كروزي للنموذج الفيبري والذي شكل نقطة انطلاق لبناء نظريته في التحليل الاستراتيجي والتي شكلت بداية الخروج عن المقاربات الكلاسيكية المفسرة للتنظيمات، والتي تعد مدخلا نظريا لفهم الفعل التنظيمي وقوانينه في المجتمع.

وإلى جانب فيبر فإن بارسونز، أحد أبرز علماء الاجتماع المعاصرين في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد عرض رؤيته للتنظيم بكونه نسق اجتماعي، له اتجاه أساسي هو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف (Philippe Scieur, 2005, p 41)، وأن هذا الاتجاه يمثل سمة أساسية من سمات التنظيم، ويشمل في الوقت ذاته جانبيين أولهما العلاقات الخارجية التي تشير إلى علاقة التنظيم بالمجتمع، والجانب الثاني البناء الداخلي للتنظيم كنسق اجتماعي (إعتماد محمد علام، 1994، ص38)، إن هذه النظرية التي كونها بارسونز تنظر للنظم الاجتماعية على أن لها طرقا مستمرة في تلبية المتطلبات التي تفرضها البيئة، وقد حدد أربعة متطلبات وصفية وأساسية للتنظيم، وهي التكيف، التكامل، وتحقيق الأهداف، ونمط الأهداف (جون سكوت، 2009، ص387)، ونفهم من خلال بارسونز أن التنظيم مرتبط بالنسق الاجتماعي (المجتمع)، وأنه ليس شيئا جديدا ابتكره الإنسان الحديث، لأن تاريخ المجتمعات (الرومانية والفرعونية) يشهد بأنها أقامت تنظيمات مختلفة لكي تحقق أهدافا محددة. وبهذا المعنى فإن التنظيم يقوم أساسا على التعاون بين أعضائه، القائم على الانسجام بين الأهداف الشخصية والأهداف الجماعية المتمثلة بالغايات التي يسعى التنظيم بلوغها. وبذلك فإن هذا التوجه يمثل إضافة عن التحديدات الكلاسيكية التي تناولت التنظيم. وتسمح المقارنة بأن التحليل الوظيفي للمنظمات والذي برز في الولايات

المتحدة الأمريكية فينظر إلى عناصر المنظمات بوصفها مساهمة في تماسك المنظمة ككل (جون سكوت، 2009، ص347)، غير أن الاتجاه السائد في الدراسات التنظيمية يؤكد بأن التنظيمات ليست قاصرة على المنظمات الرسمية لوحدها.

ومما يؤكد أن التنظيم يحدد بالنسق الاجتماعي الذي له حدود يحافظ عليها، ويسعى لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة، ويتألف التنظيم من بناء مكانة وأنماط تفاهم وتعاون بين الأفراد المشتركين في أداء النشاط التنظيمي وترابطهم علاقات اجتماعية (إعتماد محمد علام، 1994، ص44)، فإن هذا التعريف يضيف لما سبق أن التنظيم يشتمل على شكلين أساسيين من العلاقات الرسمية وغير الرسمية، أو بمعنى أكثر وضوحا هو أن التنظيم من تنظيمين متفاعلين بداخله هما التنظيم الرسمي وغير الرسمي جراء التفاعل بين الأفراد داخل التنظيم.

ومن التعاريف التي أعطيت لمفهوم التنظيم تعريف السيد الحسيني حيث عرفه في معناه العام هو على أنه وحدة اجتماعية أو جماعة يرتبط أعضاؤها فيما بينهم من خلال شبكة علاقات تنظمها مجموعة محددة من القيم الاجتماعية والمعايير. وفي مقابل تعريفه العام يحدده في تحديده الخاص بكونه وحدة اجتماعية تقام بطريقة مقصودة لتحقيق أهداف محددة وتتخذ طابعا بنائيا يلائم تحقيق هذه الأهداف (الحسيني السيد، 1994، ص14).

وبخصوص مفهوم التنظيم فبدوره يحدده أنتوني غدنز بأنه تجمع كبير من الناس ويقوم على أسس غير شخصية وينشط لتحقيق أغراض وأهداف محددة (أنتوني غدنز، 2001، ص407)، وبالتالي فالتنظيم الذي يهمننا في هذا الجانب هو الجمعية باعتبارها تنظيم منظم يرتكز على أهداف محددة ومشتركة. ولأدوارها البالغة الأهمية في المجتمع والتي تغطي مختلف المجالات.

وفي مقابل ذلك، فإن التنظيم يعني في الاستعمال العام، وضع نوع من النظام في مخزون من الموارد المختلفة، لكي تجعل منها أداة أو آلة في خدمة إدارة تسعى إلى تحقيق مشروع معين (ر. بورون وف بوريكو، 2007، ص199)، ومن التعريفات كذلك من تعتبر أن التنظيم هو مجموعة متماسكة من الإجراءات لتحقيق أهداف واحدة أو أكثر من خلال تعبئة موارد بنية أو أكثر وتكون أقل هرمية، إذ أن التنظيم هو نظام اجتماعي يقوم بعدد من الوظائف في المجتمع (Yves Alpe et autres, 2005, p 185)، وفي نفس المنوال يذهب الباحثان ميشيل كروزي وايرهارد فريدبرغ، على أن التنظيم بكونه يشكل بناء اجتماعي قائم على علاقات السلطة بين الفاعلين (Michel Crozier et friedber, Erhard 1977, p.69)، وباعتبار التنظيم نسق أو بناء اجتماعي يتم من خلاله تحقيق أهداف مختلفة قد تكون سياسية واجتماعية وثقافية وإنتاجية، فهذا الدور يحرص على تعزيز وتطوير السلوك التنظيمي لأعضائه من خلال تحديد كيفية دخول الأفراد واندماجهم في ثقافته والقواعد التي يتم اختيارهم لعضويته. وبهذا الطرح فالفعل التنظيمي ليس كمعطى طبيعي كما اتخذته التحليلات الكلاسيكية في سوسولوجيا التنظيمات بقدر ما هو بناء اجتماعي نتج وفقا للشروط السائدة داخل النسق التنظيمي.

إن طرح ميشيل كروزي وفريدبرغ يشكل إطارا نظريا ومفاهيميا أساسيا في دراسة موضوع التنظيمات بصفة عامة والجمعيات على وجه الخصوص، لتوفير عدة نظرية ومرجعية لمقاربة هذا الفعل التنظيمي الذي يتميز بأبعاده التطوعية وحرية انخراط أفرادهِ وتميزه بأهدافه اللاربحية.

فمن خلال هذه الأطر النظرية يمكن أن نستعين بها في هذه الدراسة لتحقيق فهم أعمق وتحليل أحر للفعل التنظيمي الجمعي كفعل إنساني وفهم منطق وآليات واستراتيجيات اشتغاله بعيدا عن التفسيرات الاقتصادية التي جعلت منطق فهم كل تنظيم في جانبه الاقتصادي ومردوديته المادية. ولا بد من التذكير، أن مفهوم التنظيم نال حيزا مهما في البحث السوسيولوجي سواء مع ماكس فيبر وبارسونز وغيرهم كثير، وصولا إلى ميشيل كروزي، إلا أن ذلك لا يعني بأن الأنثروبولوجيا هي الأخرى لم تهتم بدراسته، فبعد أن أخذت صبغتها العلمية جعلت من التنظيم الاجتماعي موضوعها الأساسي، إذ أن مفهوم التنظيم الاجتماعي أقرته المدرسة الأنثروبولوجية على يد رادكليف براون الذي يدين كثيرا لمقولات دوركهايم في تحديد البنيات الرئيسية للمجتمع وتناول علاقاتها (جون سكوت 2009، ص 101)، فهذا المفهوم الذي يعود حسب معجم الانتولوجيا والأنثروبولوجيا إلى خاصية التمايز الداخلي في المجتمعات البشرية، وأن المجتمع لا ينتظم بمعزل عن اعتباره مجرد مجموعة بسيطة من الأفراد، وإنما بشكل يسمح بتمييز الوحدات الاجتماعية والمؤسساتية التي تقوم فيما بينها علاقات خاضعة لتنظيم بنيوي ووظيفي (بيار بونت وميشال أيزار، 2006، ص 416)، بمعنى أن هذا المفهوم في التحديد الأنثروبولوجي يرتبط غالبا مع مفهوم البنية والتنظيم الاجتماعي الخاضع لقوانين وظيفية وتطورية تمكن من تصنيف المجتمعات حسب درجة تعقدها.

ونجد أن مفهوم التنظيم يتحدد لدى علماء الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية في التنظيمات من قبل المصانع والإدارة والمستشفيات أو غيرها من المؤسسات، وقد تم تحديد مجموعة من العناصر التي تشترك فيها هذه التنظيمات منها تحقيق أهداف مضبوطة ومحددة، اختيار الوسائل بشكل دقيق لتحقيق الأهداف، والعنصر الثالث ضرورة تنسيق الأنشطة داخل هذه البنية (Lusin Bagla, 2003, p4)، ويظهر أن هذه العناصر تنطبق كذلك على الجمعيات باعتبارها كيانا تنظيميا، يخلقه مجموعة من الأفراد لتحقيق أهداف محددة عبر توفير مجموعة من الوسائل والآليات لذلك.

وقبل الختم لابد من الإشارة إلى أن سوسيولوجيا التنظيمات في بدايتها اهتمت بدراسة المقالات ثم بعد ذلك بالتنظيمات الإدارية، لتهتم بعد ذلك بشكل رئيسي بالتنظيمات الجموعية التطوعية عندما صارت الجمعيات شبيهة بالتنظيمات المقاولاتية، بعدما بدأت تعترضها نفس المشاكل التي توجه المقالة (Philippe Scieur, 2005, p121)، بل وصارت تهتم إلى حد الاهتمام بدراسة كل أشكال التنظيمات التطوعية في المجتمع، وبذلك فإن مجال تدخل سوسيولوجيا التنظيمات لم يعد ينحصر على المقالة، بل اتسع ليشمل كل التنظيمات الأخرى المرتبطة بتنظيمات المجتمع، بما في ذلك الجمعيات التي نهتم بدراستها في هذا البحث، وبهذا التوجه السوسيولوجي الجديد نحو التنظيمات الجموعية، الذي لم يبدأ إلا خلال عقد التسعينيات أي بعد حوالي عشرين سنة من ظهور سوسيولوجيا التنظيمات (فوزي بوخريص، 2013، ص 80).

وفي الأخير، نخلص إلى أنه من الناحية سوسيولوجية التنظيمات فمفهوم التنظيم تتداخل ضمنه مجموعة من التيارات والمدارس بتعدد اهتماماتها وخلفياتها النظرية (Michel, 2000, p10). ولعل أهم هذه النظريات الكبرى هي التي حددها ميشيل فودري (Michel Crozier)،

(Foudriat, 2007, p10) في ثلاثة نظريات هي: النظريات العقلانية التي تفسر التنظيم العلمي للعمل، ونظريات العلاقات الإنسانية، ونظريات العقلانية المحدودة والفاعل الاستراتيجي ركزت على التنظيمات الإدارية والصناعية، ومع ذلك فلا يمكن الحديث عن تعريف نهائي وتابت لمفهوم التنظيم حيث تتباين التعريفات من مفكر إلى مفكر ومن باحث إلى باحث، إلا أنه يمكن تحديد بعض أوجه التشابه والمميزات التي يشترك فيها حسب كل ما تمت الإشارة إليه، بكون مفهوم التنظيم يرتبط بكل ما هو فعل منظم، وفي جانب آخر أن التنظيم يعني النموذج المثالي للتنظيم البيروقراطي كما جاء بذلك ماكس فيبر. وما يتعلق بأنماط السلوك وما يتصل به من عمليات اجتماعية مختلفة من قبيل التعاون والتنافس والتنسيق، الاستراتيجيات، السلطة. إلى جانب أن مفهوم التنظيم يتخذ تسميات مختلفة، غير أن مضمونه لا يختلف ولا يتغير فقد نجد البيروقراطية كمصطلح مرتبط بالتنظيم، وقد يستخدم البعض كذلك مصطلح منظمة، أو مؤسسة غير أن هذه المصطلحات تشير كلها إلى ما يتضمنه مفهوم التنظيم.

### ثانياً: تحديد تنظيم الجمعية

تعتبر كلمة جمعية ترجمة لكلمة (association) في اللغة الفرنسية، ولها مترادفات في اللغة العربية منها: رابطة، جمع، تجميع، تنظيم، انضمام (سهيل إدريس، 2009، ص102)، كما تشير حسب معجم السوسيولوجيا إلى تلك التنظيمات التي ينتمي إليها غالبية أعضائها على الأقل بحرية والتي لا يعتبر وجودها ضروريا لحياة المجتمع، ضرورة مطلقة (Joseph, 1973, p24)، هذا التحديد الذي يشير إلى أن وجودها لا يعتبر ضروريا في المجتمع كباقي المؤسسات التنظيمية الأخرى التي يعد وجودها في المجتمع ذا أهمية قصوى وإلزامي، كالمدارس، الجيش، الأسرة، غير أنه مع تعدد المجتمعات أضحت وجود الجمعيات من الناحية السوسيولوجية ضرورة ملحة في تنظيم المجتمع والحياة الاجتماعية وملئ الفراغ الذي تتركه الدولة.

لقد تحدد مدلول الجمعية في الفلسفة السياسية مع كل روادها، حسب كل توجه معرفي وايدولوجي، إذ تشكل مفهوما محوريا في فكر سان سيمون الذي يربطها بالتنظيم الاجتماعي والإنتاج وذلك من خلال تحديده للجمعية بأنها وحدة اجتماعية، هادفة إلى الإنتاج وتنظيم المجتمع (Olivier Perru, 1999, P83) فيما يحددها فورييه بكونها تنظيما يشترط مبدأ التعاون والتشارك، الذي يعد التنظيم الجمعي نفسه محركه الأساسي وشرط استمراره وبقائه (Perru, 1999, P94).

في مقابل ذلك يعتبرها كارل ماركس (Marx) كوحدة واحدة تبرز كل مشاركة بالضرورة في هذا الواقع ويجب التغلب على حدود فرديته الخاصة، ليبنى تعريفه للجمعية كتجاوز للتعريفين السابقين ويحددها على النحو التالي: الجمعية مثلها مثل البنية الاجتماعية فهي مطالبة بأن تكون نتيجة التطور التاريخي الذي يفرض بدوره، عن كل فرد (Olivier Perru, 1999, P106) الشيء الذي يبرز بالملحوس سبق الاهتمام بمفهوم الجمعية منذ القرن التاسع عشر في المجتمع الأوربي، بكونها بمثابة بنية لتنظيم للأفراد في المجتمع. وآلية للوصول بالمجتمع الأوربي للديمقراطية. وضمان العدالة والتكافؤ الاجتماعي بين جميع أفرادها.

ويذهب جون لويس لافيل في تحديده لمفهوم الجمعية على أنها بنية قانونية شكلية مستقلة وغير خاضعة لمراقبة كيان خارجي، وأنها مبدئياً غير تجارية ولا تقوم على توزيع الأرباح بين أعضائها ومنخرطيها، وتضمن عنصر الانخراط الإرادي والحر لأعضائها وبذلك فالجمعية وسيلة تساعد المواطنين على حل المشاكل التي يطرحها معيشتهم اليومي، فتوفر لهم إجابات عن وضعيات صعبة يواجهونها (Jean Louis laville, 1997, p18)، كما يمكن تناولها حسب جون لويس لافيل و(sainsaulieu)، بكونها لا تنفصل عن مشروع محدد من قبل أعضائها، وسوسيولوجيا بأنها فضاء يؤمن الانتقال من الفضاء الخاص إلى الفضاء العام (2013, p 6-16 Renaud Sainsaulieu et Jean Louis laville)، وأن الجمعيات تتوسط الصراعات الأيديولوجية في المجتمع، وتؤدي إلى تكوين وتشكيل سلطة محلية، بالإضافة المشاركة في تحديد السياسات العمومية (Jean Louis laville, 2001, p47). فيما يعتبرها الباحث ريمي لوفو في كتابه " النخب المحلية بالمغرب" أن الجمعية شكل من أشكال الممارسة الجماعية في الحياة الاجتماعية وثمرة لعصرنة البنيات والهيكل الاجتماعية (ريمو لوفو، 2011، ص244).

إن مفهوم الجمعية يدل على أنها مؤسسة ذات بنية تنظيمية، تهدف إلى إحداث تغيير في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والحقوقية إلى غيرها من المجالات، فهي إذن دينامية جماعية لخدمة أهداف مشتركة، وفي هذا الإطار يمكن تحديد بعض الأركان التي تقوم على تحديد الجمعية من الناحية السوسيولوجية ومنها ركن العمل التطوعي والحر، إذ تعد تنظيم ذات هدف غير نفعي أو ربحي، ويمكن التميز بينها وبين التنظيمات الأخرى بالوجه التطوعي. كما أن اختيار العضوية فيها يكون تطوعياً وبارادة مطلقة، الشيء الذي تختلف فيه عن الأسرة والقبيلة وعن العلاقات القرابية التي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها والانتماء إليها، أما الركن الآخر فيتعلق بكون الجمعيات إطاراً قانونية منظمة تعمل بصورة منهجية خاضعة في ذلك لمعايير منطقية ولقواعد وشروط التراضي بشأنها وبين أعضائها ومنخرطيها، الركن الأخير المرتبط بالأخلاق والقيم داخل الجمعية التي ينطوي في ذاته على قبول الاختلاف والتنوع بين المتطوع والآخرين والالتزام بالقوانين الداخلية على ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتضامن والتنافس السلمي.

### 1. الجمعية من الناحية السوسيولوجية

لقد حظيت التنظيمات الجمعوية في الدراسات السوسيولوجية بأهمية بالغة، لدرجة الحديث عن سوسيولوجيا الجمعيات على غرار باقي الفروع والتخصصات الأخرى التي أثبتت ذاتها في حقل السوسيولوجيا العام (فوزي بوخريص، 2013، ص28)، ولفهم وضبط مفهوم الجمعية من الناحية السوسيولوجية لابد من الرجوع لأعمال رواد علم الاجتماع الأوائل أمثال كل من إميل دركهايم (1858-1917)، وأليكس دي طوكفيل (1805-1859)، وماكس فيبر (1864-1920).

#### 1.1 الجمعية من منظور إيمانويل دركهايم

يعتبر دركهايم الذي اعتبر الواقعة الاجتماعية موضوع علم الاجتماع، أن الجمعية لها دور في تنظيم المجتمع وخلق التماسك الاجتماعي ومصدراً للتضامن في المجتمع (Helmut K. Anheier and Regina A, 2005, P235)، وذات دور محوري في دينامية المجتمع بتمكين

الفرد من أخذ مكانته داخله. (Renaud Sainsaulieu et Jean Louis Laville 2013, p18)، وأنها ترتبط في المقام الأول بالمجتمع كواقعة اجتماعية مستقلة وفردانية (p351 Olivier Perru, 2000)، تقي المجتمع من مجموعة من الأمراض التي عبر عنها بطواهر خاصة -كالانتحار- تجد علاجها في التنظيمات الجموعية التي تقوي الروابط والعلاقات الاجتماعية، ومن زيادة وعي الأعضاء وتقسيم الالتزامات الاجتماعية بينهم. إن دوركهايم من خلال هذا التحديد يسعى إلى وضع المجتمع في الاتجاه التطوري الجديد، الشيء الذي جعل منه ينظر إلى الجمعية كتمرة عملية التكامل الفسيولوجي والفردانية المتعاقبة. أو حسب جون لويس لافيل فإن دركهايم استطاع إدراك مقارنة التنظيم الجموعي القائمة على مبدئين المجتمعي والجماعي (Jean Louis Laville, 1997, p57)، فهذا هو السبب الذي جعل دوركهايم يعتبر الجمعيات الإحساس بالواقع العضوي الذي يبلغ ذروته في الدولة، هذا من جهة ومن جهة ثانية لتنشيط المجتمع والفرد، لأن الأفراد يصعب عليهم العيش بدون علاقات اجتماعية، تقوم على التضحية والتفاهم المتبادل، مما يجب تقوية روابط التضامن (الجمعيات/التعاونيات) بينهم لتكوين حياتهم الاجتماعية التي تقوم على تشابه وعي الأعضاء وتقسيم الالتزامات الاجتماعية بينهم.

## 2.1 الجمعيات عند طوكفيل

يعد طوكفيل من المفكرين الرواد في مجال " سوسيولوجيا الجمعيات" باهتمامه بالظاهرة الجموعية بأمریکا من خلال كتابه المؤسس لهذا العلم بعنوان " حول الديمقراطية في أمريكا" وعبره وصف حالة المجتمع الأمريكي ونظامه السياسي والاجتماعي، مع التركيز على القيم السياسية والمساواة والديمقراطية والتسامح والتعايش الديني والروح التطوعية والتنظيم المجتمعي عبر الجمعيات والنوادي. غير أن مساهمة طوكفيل لم تقف عند هذا الحد بقدر ما كان له دور كبير في تحديد مفهوم المجتمع المدني والتحول في دلالاته وعلاقته بالصراع مع الدولة بين دائرة التكامل والتعاون معها (جون أهرنيرغ 2008، ص437)، واعتبارها الغاية التي تقود المجتمع نحو التحديث، وفي نفس الوقت الألية للوقوف ضد تطرف واستبداد الدولة وأداة للرقابة المستقلة والذاتية.

وقد سمي طوكفيل الظاهرة الجموعية وحركتها بالعلم الجديد ( Yves Alpe, 2005, p53 et autre)، وهو سوسيولوجيا الجمعيات واعتبر أن اشتراك الناس في فكرة الاعتماد على أنفسهم هو اتجاه يحمون بفضل حريتهم، وأن تجربة انخراط المواطن في حكومة يساعد في استمرار احترامه للأمة ككل (Artur Golghammer, 2009, p79)، والجمعية حسب ما يعرفها به أليكس دوطوكفيل أنها هي التعاون بين مجموعة من الناس بغض النظر عن الاختلافات القائمة بينهم على مستوى السن والعقلية والثروة، إنها تقرب بينهم وتخلق اتصالا بينهم وتعلمهم كيف يجعلون إرادتهم في خدمة إرادة الآخرين وعلى جعل جهودهم الخاصة في خدمة الصالح العام (Tocqueville, 1981, p340).

إن المجتمع المدني الذي تصوره طوكفيل، عبارة جمعيات مدنية مستقلة عن الدولة تحكم نفسها بنفسها وتتحمل مسؤولية إدارة معظم نشاطاتها خارج المجال السياسي أو الدولة. مؤكدا على أن

الجمعيات ضرورة أساسية لدعم الديمقراطية (Laville Jean-louis, 2010, p63)، ويتعاضد انبهار طوكفيل بالفعل الجمعي في المجتمع الأمريكي حينما يعتبر أن تزايد الجمعيات هو دليل قوة المجتمع وفضاءات لتطوير الممارسة الاجتماعية ولتحمل المسؤوليات والوعي بالارتباطات الاجتماعية المتبادلة وأداة فاعلة في تحقيق التنمية، ليخلص لا يزال النتائج المرتبطة بالجمعيات داخل المجتمع الأمريكي باعتباره أن مقابل كل عمل جيد في فرنسا توجد حكومة، وسيد عظيم في إنجلترا، غير أن وراءه في أمريكا جمعية ما.

### 3.1 الجمعية من منظور ماكس فيبر

يبقى إسهام ماكس فيبر صاحب بحث بعنوان " تاريخ الجمعيات في العصر الوسيط " نوعيا في الفكر السوسيولوجي، وتعد مؤلفات السوسيولوجي الألماني ودراساته لتحولات المجتمع الأوروبي الحديث، والتعمق في فهم الانتقال من النمط الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي، وأحد أهرام السوسيولوجية الفهمية، إذ يرى أنه من اللازم لتحقيق أغراض معرفية وأهداف علمية دراسة بعض البنيات الاجتماعية من قبيل الدولة والتعاونيات والشركات والمؤسسات بذات المنهجية التي تتم بها مقارنة الأفراد (Max Weber, 1971, p41). ويحدد الجمعية كونها تنظيم عقلاني متفق عليه وتسري أنظمتها اللانحوية فقط على من ينظمون إليه بصورة شخصية (ماكس فيبر، 2001، ص91)، ويعد الفرد هو بمثابة شخص حر في حركته وقادر على التعاون. فمختلف أشكال التعاون (الجمعية) هي التي تمثل أساس البنيات الاجتماعية التي تميز تحليل ماكس فيبر بواقعية لها عبر التاريخ (Olivier Perru, 2000, p351)، ويمكن مقارنة هذين المنهجين انطلاقا من قدراتهما على رصد أو عكس واقع البنيات العلائقية داخل المجتمع. فمن خلال ذلك إن دراسة فيبر لميكنزمات طبيعة الأشكال التنظيمية والتسييرية للفعل الجمعي، ما هو إلا مقارنة سوسيولوجية جديدة في فهم التنظيم الجمعي.

### 2. تعريف الجمعية من الناحية القانونية

تشير الجمعية من الناحية القانونية إلى الإتفاق نحو تحقيق التعاون المستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم، وتجري عليهم فيما يرجع لصحتها القواعد القانونية العامة المطبقة على العقود والالتزامات، فالجمعية من الناحية القانونية إذن تشير إلى بنية مهيكلة ذات شخصية معنوية، غير تجارية ولا تهدف إلى الربح وإلى توزيع المنافع بين أعضائها وتستوجب عنصر مساهمة التطوع، ويجوز للأشخاص تأسيس الجمعية بكل حرية دون سابق إذن، بشرط أن تراعي في ذلك مقتضيات الفصل. هذا التحديد الذي يحدد مجموعة من الدلالات والركائز أهمها أن الجمعية لا تتسم بالفرادية بل تركز على شخصين أو أكثر يكون بينهم تعاون واتفاق على الأهداف منذ التأسيس، وأن هذا العمل يجب أن يتسم بالتطوع كخاصية من خصائص الفعل الجمعي.

وقد عرفتها اللجنة الوطنية حول الحوار الوطني حول المجتمع المدني بالموازاة مع المنظمة الغير الحكومية، بأنها هيئة مدنية غير حكومية ذات طابع وطني أو محلي، وهي شخص معنوي يتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، يحدث باتفاق بين شخصين أو أكثر بصفة طوعية، مغاربية أو أجنب مقيمين بصفة قانونية أو منهما معا يعملون بمقتضاه على التعاون لتحقيق أهداف حقوقية أو

اجتماعية أو تنموية أو تربوية أو ثقافية أو أهداف أخرى مشروعة دون أن يكون ذلك لغاية توزيع الأرباح فيما بينهم (بنحي محمد، 2001، ص63)، إن هذه التعاريف وحسب العديد من الباحثين في العلوم القانونية يعتبرون أن المبادئ القانونية المنظمة للجمعيات في قانون 1958 والمعدل في 2002، أنها مأخوذة وشبيهة إلى حد ما بقانون الجمعيات الفرنسي الصادر في 01 يوليو 1901، الذي يعد مرحلة مهمة في تنظيم المجتمع المدني الفرنسي.

من خلال ما سبق يظهر أن هناك تقاطعا وتكاملا ما بين التحديد السوسيولوجي والقانوني من حيث تحديد تعريف لها، وفي هذا الصدد، يمكن الوصول إلى تعريف إجرائي للجمعية من خلال الأطر النظرية السابقة، بكونها تنظيم يشمل مجموعة من الأفراد بشكل رسمي وقانوني، لا يهدف أعضاؤه لتحقيق ربح من هذا العمل، وغير تابعة لمؤسسة الدولة ولكنها يمكن أن تستفيد من الدعم العمومي، بهدف تقديم الخدمة الاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع وتحسين ظروف حياة الفرد والجماعات في المجتمع، كما أنها يمكن أن تنشط في مجالات مختلفة.

### 3. في التمييز بين الجمعية والجماعة الاجتماعية

يمكن التمييز بين الجمعية (association) كتنظيم عن الجماعة الاجتماعية، بكون الجماعة كما حددها فرديناند طوينز كونها التنظيم الاجتماعي الذي يقوم على العلاقات بين الأفراد سواء العاطفية، والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية (Yves Alpe et autre, 2005, p63)، فالجماعة حسب هذا التحديد تمتاز بكونها وحدة اجتماعية يرتبط أفرادها بالتفاعل فيما بينهم نتيجة لعلاقة الجوار أو الانتماء المشترك لمجال جغرافي محدد مما يجعلهم يندمجون ويكونون اتصال فيما بينهم، إذ لا يشترط جود تفاعل مسبق بينهم، وقد تكون الرغبة الجماعية في إنجاز عمل معين هي السبب في توحدهم داخل هذا التنظيم الجماعي.

أما الجمعية فتخلف عن الجماعة الاجتماعية بكونها لها محددات ثابتة وقواعد معروفة تميزها عن الجماعة، أولها كإطار قانوني ملزم لأفرادها، ولها أهداف محددة تشتغل على تحقيقها وقانون يفصل بين أعضائها ومنحطيتها، وفيها تكون العلاقات الاجتماعية أكثر تنظيما بخلاف الجماعة الاجتماعية التي لا تفرض على أفرادها هذا القدر من الالتزام. ومن المحددات الانتماء للجماعة أن الفرد ينتمي إليها بشكل اعتباطي بمجرد ميلاده داخلها ودون هامش حرية اختيار مسبق لها، بخلاف الجمعية التي تعتمد على مجموعة من الشروط والمعايير المحددة في الانتماء لها سواء من حيث السلوك أو المستوى التعليمي والسن إلى غيرها، غير أنها في الوقت تمنح للأفراد حرية الانخراط فيها أو مغادرتها بمحض الإرادة. كما أن ما يميزها عن التنظيمات التقليدية هو أنها تتبنى أشكال تنظيمية حديثة من إدارة وتوثيق وميزانية وسجل للمنحرفين وتحكمها في العمل مبدئيا قيم احترام الاختلاف في المجال العام وأخلاق التعايش (رحمة بورقية، 2004، ص88)، بالإضافة إلى أن قبول انخراط الفرد في الجمعية يكسبه خصائص معينة جديدة تختلف عن الخصائص الأشخاص المكونين للجماعة، وتشكل إحساس جمعي فيما بين أعضائها يحمل همهم وغاياتهم المحددة مسبقا.

### خاتمة

إن أهم ما يمكن استخلاصه من خلال كل ما سبق الإحاطة به، هو غنى الأطر النظرية المفسرة لسوسيولوجيا التنظيمات والجمعيات، إلا أن الإحاطة بكل ما كتب في هذا الباب في مقال واحد

يبقى غاية في الصعوبة. مما يحتم فتح المجال أمام المزيد من الاهتمام العلمي والبحث النظري في هذا الموضوع كضرورة ملحة لتفكيك وفهم الإشكاليات المرتبطة بمختلف التنظيمات والبنى التي تعرفها مجتمعاتنا.

### قائمة المراجع:

#### المراجع باللغة العربية

1. إعتقاد محمد علام(1994)، دراسات في علم الاجتماع التنظيمي، مكتبة الأنجلو المصرية.
2. أنتوني غدنز(2001)، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصياغ، الطبعة الرابعة، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان. بيروت.
3. إهرنبرغ جون(2008)، المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة د. علي حاكم صالح، د. حسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
4. بيار بونت وميشال أيزار(2006)، معجم الإتنولوجيا والأنترولوجيا، ترجمة مصباح الصمد. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت.
5. جون سكوت(2009)، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ترجمة عثمان محمد، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
6. د. الحسيني السيد(1994)، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية، مصر.
7. ر. بورون وف بوريكو(2007)، المجتمع النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، الطبعة الثانية. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.
8. رحمة بورقية(2004)، مواقف وقضايا المجتمع المغربي في محك التحول، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية المحمدية، مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء. المغرب.
9. ريمو لوفو(2011)، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ترجمة محمد بن الشيخ ومراجعة عبد اللطيف حسني، منشورات وجهة نظر. المغرب.
10. سهيل إدريس(2009)، المنهل قاموس فرنسي-عربي، ط 40، دار الادب للنشر والتوزيع. لبنان.
11. فوزي بوخرىص(2013)، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، أفريقيا الشرق. المغرب.
12. ماكس فيبر(2001)، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة صلاح هلال مراجعة محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة. مصر
13. محمد الشرايمي(2007)، سوسيولوجيا المنظمات غير الحكومية بالمغرب حالنا تنظمين جمعيين، طوب بريس. الرباط.

#### المراجع باللغة الأجنبية

14. arthur Goldhammer (winter 2009). TOCQUEVILLE. ASSOCIATIONS AND THE LAW OF 1834. Historical Réflexions Historiques, Vol.35, No 3(winter2009), [www.jstor.org/stable/41403674](http://www.jstor.org/stable/41403674) .
15. Christian Thuderoz (2005). Sociologie des Entreprise, édition La Découvert, Paris.
16. Dictionnaire le petit Robert (2011) Miro-Rober, dictionnaire Alphabétique et analogique de la langue française, paris.
17. Foudriat Michel (2007), Sociologie des Organisation, édition Pearson Education France, 2 éd, paris.

- 18.Helmut K. Anheier and Regina A. list (2005), A DICTIONNARY OF CIVIL SOCIETY, Philanthropy and the Non-Profit sector, édition Routledge. London.
- 19.Jean Louis laville (1997), L'association : Une Liberté Propre à la Démocratie, dans, « sociologie de l'association : de l'organisation à l'épreuve du changement social », édition Descellée Brouwer collection " sociologie économique" paris.
- 20.Jean Louis laville (2001), Association Démocratie et Société Civile, la découverte. Paris.
- 21.Jean -Louis Laville (2010 direction)." Les Raisons d'être Des Associations", dans, « associations, démocratie et société civile », éditions la Découverte et syros, paris.
- 22.Joseph Sumpf et Michel Hugues (1973), Association, in Dictionnaire de Sociologie, librairie Larousse, paris,
- 23.Lusin Bagla (2003). Sociologie des Organisations, édition la découverte, paris.
- 24.Max weber (1971), Economie et Société, éd. Librairie Plon, paris.
- 25.Max Weber (1995), économie et Société, les catégories de la sociologie, Pocket pour la présente édition. Plon.
- 26.Michel Crozier (1963). Le Phénomène Bureaucratiques. Edition du Seuil. Paris.
- 27.Michel Crozier (2000). A quoi Sert La Sociologie des Organisation ? Tome 1 : Théorie, Culture et Société. Edition Seli Arslan. Paris.
- 28.Michel Crozier et friedber Erhard (1977), L'acteur et Le Système, éditions seuil, paris.
- 29.Olivier Perru (1999), le Concept D'Association et L'unité Politique : étude critique chez saint-simon, fourrir et Marx, Revue philosophique, Printemps.
- 30.Olivier Perru (2000), Pour Une épistémologie du Concept de L'association Chez Emile Durkheim et Marx Weber. Revue 25/2.
- 31.Philippe Scieur (2005), Sociologie des Organisations, introduction à l'analyse de l'action collective organisée, Armand colin. Paris.
- 32.Renaud Sainsaulieu et Jean louis laville (2013), l'association. Sociologie et économie, Editions Fayrad, Pluriel, paris, France.
- 33.Salvador Juan (2008), La Sociologie des Associations Dimensions Institutionnelle et Organisationnelle, dans, « la gouvernance des associations, économie sociologie, gestion », sous la direction de Christina horau et jean-louis laville. Edition, èrés, Toulouse. Paris.
- 34.Talcott Parsons (2005), The Social System, this edition published in the taylor and francis e-library, Routledge.

35. Tocqueville (1981)• De la démocratie en Amérique، T 1، éd Garnier Flammarion-paris.
36. Yves Alpe et autre (2005), Lexique de Sociologie, éditions Dalloz, paris.